مبتدا في الاصل قوله بل لا فرق بين المفعولين الخ لان كلا منهما عمدة
في الاصل ويمكن الجواب عن المص بانه عبر بالملزوم وهو الخبر واراد
اللازم وهو العمدة وبان المبتدا كما قال بعضهم فهو مفهوم بالاولى
لانه فيه والاتفاق على عمديته فهو اولى بالذكر قوله وفي
حذفه ما سبق اي من المنع عند البصريين والجواز عند الكوفيين
وكان عليه ان يحذف قوله ولا يجوز تقديمه ويقول وفي حذفه
واضماره مقدما ما سبق لان صنيعه يشعر بانه لا خلاف في عدم
جواز اضماره مقدما وليس كذلك لوجود الخلاف في اضماره مقدما
ايضا قوله ولذلك اي لكونه لا فرق بين المفعولين قوله لكن قال
المرادي استدراك على قوله يخلص من ذلك اي التوهم دفع به
توهم ان هذه العبارة لا يرد عليها شي اصلا قوله اويرمي لعمدة
بكسر اللام اي منتسبا لعمدة او بفتحها على انها زائدة للتقوية
وفي نسخ بالكاف قوله قاس المازني الخ اي فيقال له اذا اعمل الاول
اضمر في الثاني ضمير المفعولين الثاني والثالث مجانبه لعودهما
على متقدم في الرتبة واذا اعمل الثاني اضمر في الاول ضميرهما مؤخرا
لما تقدم واما المفعول الاول فهو فضلة محضة فلا يجاء بضميره
مع الاول المهمل بل يجب حذفه ويجوز ذكره وحذفه مع الثاني
المهمل كما سبق قوله واختار اعمال الثاني اي عند البصريين
لقربه كما تقدم قوله واعلمت واعلمني زيد عمرا قائما اياه لا يخفى
ان اياه الاول ضمير المفعول الثاني واياه الثاني ضمير المفعول
الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذي هو المفعول الاول لما تقدم
قوله واظهر ان ضمير المتنازع فيه اي ايت به اسما ظاهرا
وقوله لغيرهما يطابق المفسر اي لمبتدا في الاصل غير مطابق

للمفسر

٣٦٥

للمفسر كاليا في يظناني في المثال المذكور قوله لعدم المطابقة اي للمخبر
عنه اي ان اتي به مطابقا للمفسر وللمفسر ان اتي به مطابقا للمخبر عنه
وتخرج المسئلة من هذا الباب ثم بالنسبة الى المفعول الثاني لا
بالنسبة الى المفعول الاول لتنازعهما فيه فانما في مثالنا الاول
واضمرنا في الثاني ضميره وهو الالف في يظناني قوله وكذا الحكم
لو اعملت الثاني نحو الخ صوره في عكس المثال مع انه يمكن
فيه وهو باق على حاله بان يقال اظن ويظنني زيدا وعمرا اخا
اياهما اخوين لان ما ذكره اشبه في العمل بمثال المتن واقصر
مسافة قوله على وفق المخبر عنه اي وان خالف المفسر ويؤيده
ان الرضي كما نقله الاسقاطي لم يوجب المطابقة بين الضمير
ومرجعه اذا امن اللبس واستدل له بقوله تعالى فان كن نسا
ثم قال وان كانت واحدة مع ان الضمير فيهما للاولاد لظهور
المقصود قوله عند اعمال الاول واهمال الثاني فان اعملت
الثاني واهملت الاول قلت على ما يظهر اظن ويظنني الزيدان اخا
اياهما اياها قوله واجازوا ايضا الحذف يعكر عليه ما تقدم
نقله عن ابي حيان قوله وجه كون هذه المسئلة من هذا
الباب هو ان الاصل الخ ظاهره ان كونها من هذا الباب ظاهر
بالنسبة الى المفعول الاول لا الثاني وبه صرح الموضح
واستظهر يس وغيره اعتبارها بالنسبة الى الثاني ايضا باعتبار كونه
مطلوبا لكل من العاملين على انه مفعول ثان مع قطع النظر عن
كونه مثنى او مفردا واطال في ايضاح ذلك قوله فعدلنا به
اي بالاضمار اي عنه قوله لا يتاتى التنازع الخ لان كلا من الحال والتمييز
لا يضمر لوجوب تنكيره وقوله خلافا لابن معط حيث اجازه في الحال

Copyright © King Saud University